المنشق القشيبي وفضائح الفساد

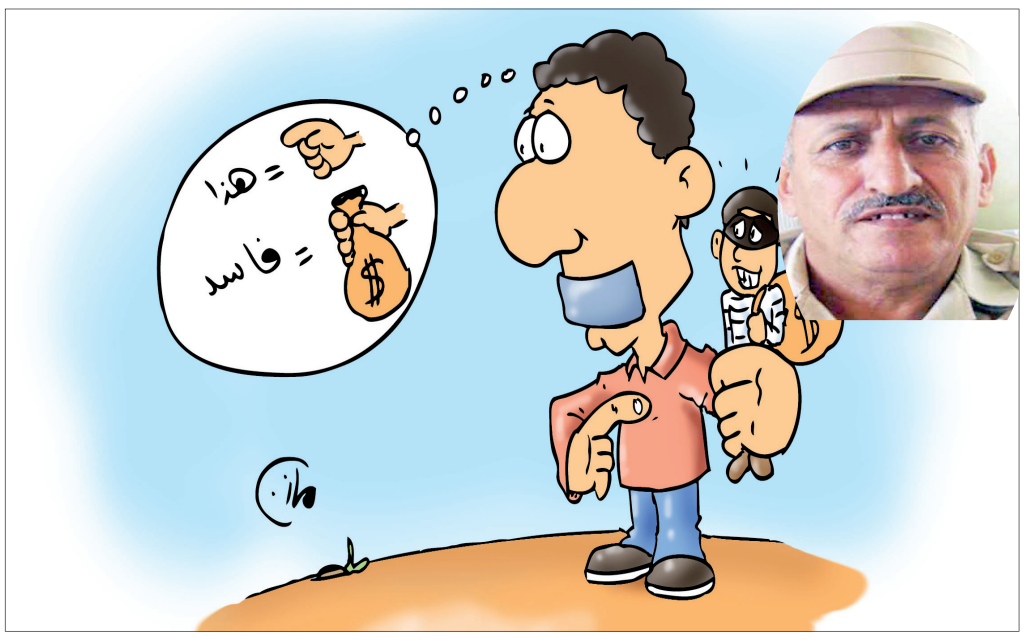

القشيبي عسكري في الفرقة منذ تأسيسها تم اختياره ليكون في حراسة علي محسن كجندي عادي جداً وقد صعد بعد أن صفى بكل شراسة ثلاثة من أتباع الجبهة الوطنية "اشتراكيين" على طريق مأرب كانوا يعدون لاغتيال علي محسن الأحمر في محاولة سابقة لاغتياله.. في عام ١٩٨٢م اشتهر، وقد أنعم عليه علي محسن بمنحه نجمة فخرية على كتفه، وفجأة اصبح خريج كلية وخريج قيادة سرايا خلال العام الاول، ولم ينتهِ العام الثاني إلا وقد تم ترقيته الى رتبة نقيب وأصبح أركان كتيبة ليكمل العام الثالث ولديه قيادة ألوية تحصل عليها في مدة لم تتجاوز الاربعة الاشهر!!

< حميد يشرف القشيبي على لواء محافظة عمران مالياً وإدارياً ويصل قوام أفراده إلى أكثر من خمسين ألف جندي يقبض رواتبهم ويتقاسمها مع صادق الأحمر، كما أن كل حراسة بيت الأحمر تتبع لواء القشيبي من الطباخ الى حراس البوابة الى راعي الغنم الى التسليح مع ان العدد الفعلي للواء (٢٠٠٠) جندي فقط، واللواء يقسم الى اربع كتائب دبابات كل كتيبة ٢٥ دبابة، مضاف إليها كتيبتان مدفعية وأخرى دفاع جوي قيادتها في مقر الفرقة الأولى مدرع بقيادة المخرب صادق سرحان.

يصرف القشيبي لبعض مشائخ الجوف وعمران وصعدة رتباً عسكرية، وعلى سبيل المثال "العكيمي يحمل رتبة عقيد ومحمد قحطان الاصلاحي يحمل رتبة عميد" وهما مسجلان في كشوفات الجنود والافراد مع ان محمد قحطان لم يدخل اي كلية عسكرية ولكنه منح تلك الرتبة بتوصية من المنشق علي محسن لكونه كان سائقاً شخصياً له.

ومن أكبر صفقات فساد القشيبي أنه يبيع مايقارب من سبعة ملايين طلقة رصاص سنوياً من الاعتماد السنوي للواء للقبائل، علماً بأن تلك الذخائر تصرف للتدريب السنوي للجنود على الرماية التي توقفت تلك التدريبات ولم تقم اي مناورات عسكرية او تدريب حي بالرصاص منذ سنين طويلة، كما يبيع المواد الغذائية والمستلزمات الأخرى في الأسواق.. ويعتبر تاجر السلاح فارس مناع من أكبر الزبائن للسلاح من هذا اللواء الوهمي، ليقوم ببيعها في صعدة وشبوة وحضرموت وأبين، ويعتبر أحمد بن حسين زبوناً آخر يحصل على نسبة ١٥٪ من كمية السلاح والذخائر المباعة سنوياً ويجري بيعها في محافظة الجوف..

وتشتهر أسواق محافظة عمران ومحلاتها التجارية بالمعدات والمستلزمات العسكرية من الرصاص الى البطانيات الى المواد الغذائية مثل الفول والفاصوليا والبترول الذي يتم تزويد محطات عمران منه ويباع الى جيب المنشق القشيبي وشلته وحتى الزيوت الحارقة تباع ايضاً وكذلك الاسمنت والحديد التي كان اللواء يحصل على نسبة ١٠٪ كضريبة للمحافظة من مصنع عمران للاسمنت وكانت تصرف للمعسكر تحت بند الإنشاءات العسكرية ويتم توصيلها الى محلات عمران بسيارات الجيش كخدمة مجانية من المستودع داخل المعسكر الى المشتري، وتوجد بعمران محلات كبيرة متخصصة ببيع معدات ومستلزمات لواء القشيبي العسكرية والغذائية و ... الخ..

وأحيانا تباع تلك المعدات بثمن بخس، فعلى سبيل المثال المنظار الليلي روسي الصنع وذو تقنية عالية يعمل بالليزر والأشعة ما تحت الحمراء يباع في أسواق عمران بـ ١٠ آلاف ريال بينما قيمته ٨٠ دولاراً.

ويعتبر حميد القشيبي من أكبر ممولي سوق الطلح بالاسلحة الشخصية مثل "المسدسات والآليات "الكلاشن كوف" وصواريخ "لو" والمضادة للطيران التي تتسرب الى تلك الاسواق تحت بند «فُقدت في المعركة»!!

وهناك معلومة مؤكدة أن الولايات المتحده الأمريكية دفعت ١٥٠ مليون دولار للحكومة لشراء صواريخ أرض جو "روسية" الصنع وصواريخ "ستنجر" أمريكية حصل عليها بعض المواطنين من خلال تلك الأسواق التي يديرها علي محسن والقشيبي كسوق الطلح، وقد دفعت أمريكا تلك الملايين لكي تشتري الحكومة تلك الصواريخ الخطيرة وتدمرها وتتخلص منها مقابل ان تمنح أمريكا لبلادنا طائرات سي ١٣٠ نقل عسكري وكانت تلك الصفقة في العام ٢٠٠٦م.

والحقيقه ان كل تلك الصواريخ التي دفعت أمريكا أموالاً باهظة لكي تدمر وكانت تعتقد انها بيد مواطنين، كانت في عمران وتحت اشراف وبيع وشراء القشيبي وقد أظهر التلفزيون كمية الصواريخ المجموعة للتدمير وكانت في معسكر القشيبي والشخص الذي كان يشرح للمصور هو حميد القشيبي شخصياً، وقد تم جمعها ومن ثم ادعى القشيبي انها فقدت بعد اسابيع واتهم المتمردين الحوثيين بالاستيلاء على كميات كبيرة منها عند نقلها من عمران الى صنعاء.. هذه المسرحية السمجة أصابت السفير الامريكي بالصرع وقد اتصل بالرئيس متسائلاً -كما وردت في وثائق ويكيليكس لاحقاً- سيدي الرئيس المستودع في عمران والنقل يتم باتجاه صنعاء فكيف استولى عليها الحوثي في حرف سفيان، فطلب الرئيس منه مزيداً من الوقت للتحقيق في الامر كان ذلك في عام ٢٠٠٨م.

وحقيقةً تلك الصواريخ وخاصة صواريخ "أستنجر" الأمريكية لمن لا يعلم خفايا أسرارها فهي صفقة استوردها علي محسن وتم إدخالها من منطقة ذباب والتي تخضع ادارياً وعسكرياً لـ علي محسن، وقد اتت من افغانستان عن طريق تهريبها من باكستان..

< قبل تشكيل حكومة الوفاق الوطني ومجيئ الدكتور/ صالح سُميع إلى وزارة الكهرباء، كان نفر من سكان مناطق نهم وأرحب وآل شبوان بمأرب وتحديداً في منطقتي بيت دهرة ونقيل بن غيلان -كان هؤلاء يقدمون نموذجاً حضارياً في التخلي عن العنف والسلاح وأعمال التخريب ومؤازرة انقلاب المشترك على الشرعية الدستورية بل إن إعلام المشترك وفي سياق تبريره مهاجمة المعسكرات هناك، كان يقول إنهم يقومون بحماية المعتصمين في ساحة جامعة صنعاء من خلال قطع الطريق على معسكرات الحرس الجمهوري هناك والتي يفترض أنها كانت تنوي مهاجمة ساحات الاعتصام ..!!

جميل الجعدبي
Jemyyemen@gmail.com

مواعيد سميع..

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن إذا كان إعلام المشترك يضرب بقبائل هذه المناطق المثل في الوفاء لقيم الثورة والانتصار للعدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان طوال ١١ شهراً من عمر الأزمة.. فلماذا تحول هؤلاء بين عشية وضحاها إلى أنصار للظلام ومعاول للهدم والتخريب.؟ ولماذا أصبحوا بعد تشكيل حكومة الوفاق نموذجاً في ممارسة العقاب الجماعي بحق الشعب اليمني وذلك بوقوفهم وراء حرمان اليمن من خدمة الكهرباء بسبب قيامهم بالاعتداء على خطوط الشبكة الكهربائية التي تمر من أراضيهم لأسباب غير منطقية- كما جاء في تقرير معالي وزير الكهرباء المقدم للحكومة مطلع يناير الجاري؟!

خلال تفقده سير العمل في محطة ذهبان صباح الجمعة الـ١٦ من ديسمبر الماضي أوضح الدكتور صالح سُميع -وزير الكهرباء- أن الزيارة تأتي في إطار تفقد أوضاع المحطة ومعرفة احتياجاتها ومتطلباتها من قطع الغيار والوقود، مؤكداً أن العمل جار في سبيل توفير الوقود اللازم لتشغيل المحطة خاصة بعد توقفها خلال الأيام الماضية، وفي نفس الزيارة التفقدية دشن الوزير سُميع العمل بمحول بقدرة ٢٠ ميجا فولت أمبير في منطقة محطة تحويل ذهبان ١٥/٣٣، أعلن رسمياً أن المحول سيقوم بتغذية أحمال عدة مناطق منها وادي ظهر، ضلاع، بني حوات، الروضة، لكن العديد من سكان هذه المناطق يؤكدون تراجع حصة منازلهم من تدفق التيار الكهربائي إلى أدنى مستوى لها منذ بدء الأزمة قبل ١١ شهراً.

ويوم الخميس الـ ٢٢ من ديسمبر الماضي زف الوزير سُميع عبر صحيفة «٢٦ سبتمبر» الرسمية إلى المواطنين بشرى استكمال إصلاح الخلل الرئيسي في خطوط نقل الطاقة إلى العاصمة صنعاء وأن التيار الكهربائي سيعود إلى طبيعته خلال الأيام القليلة القادمة، وأكد وزير الكهرباء استكمال إصلاح برج الكهرباء الجديد (أمس الأربعاء - ٢١ ديسمبر) في منطقة بيت دهرة بني الحارث بمحافظة صنعاء بديلاً عن البرج الذي تعرض للاعتداء في وقت سابق، ولفت وزير الكهرباء يومها إلى أن العمل جار لإصلاح أضرار أخرى بسيطة في نقيل بنَ غيلان وفي منطقة آل شبوان بمحافظة مأرب، مشيراً إلى جهود تُبذل للتفاهم مع بعض رجال القبائل في المنطقتين لتوفير الأجواء الملائمة لإصلاح الاختلالات الحادثة هناك، فإذا كانت وزارة الكهرباء نجحت في إصلاح الخلل الرئيسي، فأين وكيف تعثرت جهود التفاهم في إصلاح أضرار بسيطة حتى يفاجئنا معالي الوزير بتقرير الصدمة المقدم للحكومة والذي عزا فيه فشل إعادة التيار الكهربائي إلى نفر من القبائل في المناطق المذكورة إياها..؟!

وإذا كان معالي وزير الكهرباء يتحدث عن أسباب غير منطقية لنفر من قبائل نهم وأرحب وآل شبوان لحرمان الشعب من خدمة الكهرباء، ولايرى في ذلك جريمة عقاب جماعي وعمل إجرامي وفعل يضعهم أمام المسئولية القانونية والدينية والأخلاقية، فإن تصريحات الوزير ذاته المتكررة عن أوضاع الكهرباء المأساوية واحتياج محطات توليد الكهرباء لقطع الغيار والديزل لاتبدو منطقية هي الأخرى، إلا إذا كان الدكتور صالح جاء من كوكب آخر ولا يعلم بما حلّ بقطاع الكهرباء من كارثة في بلادنا بفعل الأزمة.. حيث قدرت خسائر الكهرباء بأكثر من ٣٤ مليار ريال (١٧٠ مليون دولار أمريكي) جراء أعمال التخريب التي تعرضت لها خطوط نقل الطاقة بين مأرب وصنعاء أو مناطق المواجهات المسلحة منذ بدء الأزمة وحتى منتصف نوفمبر الماضي.. وذلك كله طبعاً برعاية براءة اختراع ثورة المشترك وشركائهم ..!

ستكون كارثة بكل المقاييس أن يتقلد مسئول ما أعلى منصب حكومي مسئول عن الكهرباء، وهو لايدري احتياج محطات الكهرباء لقطع الغيار والديزل، وليس على علم بتعرض خطوط نقل الطاقة من محطة مأرب الغازية لأكثر من ٦٤ اعتداءً تخريبياً، وتعرض أكثر من ٢١٥ محطة تحويل، ومئات المحولات لأضرار جسيمة نتيجة أعمال تخريبية لتحقيق أهداف سياسية ..!!

يستحيل أن يكون مسئول الكهرباء الأول في اليمن لم يطلع على تقرير سلفه المهندس عوض السقطري والذي حذر فيه في شهر نوفمبر الماضي من انهيار وشيك لقطاع الكهرباء نتيجة انعكاسات الأزمة السياسية والأعمال التخريبية التي تعرضت لها محطات وخطوط الإمداد ومنشآت الكهرباء، ولايمكن أبداً أن لا يكون الوزير سُميع على علم بنتائج الحملة السياسية لتحريض المواطنين على عدم تسديد فواتير الكهرباء خلال أشهر الأزمة والتي أدت إلى عجز ١٦ منطقة وفرعاً تابعاً لمؤسسة الكهرباء عن صرف مرتبات موظفيها، إضافة إلى عجز المؤسسة عن تسديد مستحقات مستثمري شراء الطاقة وشركة النفط وقيمة قطع غيار إلى جانب نهب ١٦ سيارة ومعدات وإحراق مخازن.

وإذا كانت المبادرة الخليجية عملت على حل مشكلة الوزير سُميع في الوصول إلى كرسي الوزارة وحلت أزمة المشترك في الوصول إلى السلطة بدون برامج انتخابية ووجع رأس، كما حلت مشكلة المؤتمر في الاحتفاظ بنصف حقائب الوزارة بدون جردة حساب شعبية على وعوده وبرامجه السابقة.. فإن ما يجب إدراكه هو أن مشكلة الشعب اليمني التي يفترض أن تعالجها المبادرة الخليجية هي الأسر اليمنية التي تعيش يومياً في الظلام، فضلاً عن حرمانها من خدمات التبريد والتكييف والتدفئة، هذا غير حالة الشلل في عمل المصانع والكثير من القطاعات الخدمية.

ومن الآخر، ومن غير مواعيد، وبكاء على أطلال منشآت الكهرباء، ليس على وزير الكهرباء- الذي لم يثر اهتمامه وسط هذه الأرقام الكارثية غير معلومة أن إجمالي حجم الطاقة الكهربائية المنتجة في بلادنا "لايزيد عن ٣٠٠ ميجا وات بعد ٣٣ عاماً من تولّي صالح للحكم"- وهي المعلومة التي كررها لأكثر من وسيلة إعلامية بنَفس حزبي ورائحة كيد سياسي وكأنه يريدنا أن ننتظر ٣٣ سنة منه حتى إعادة التيار الكهربائي.. ليس عليكم معالى الوزير - اختراع المعجزات والإتيان بما لم تستطعه الأوائل، وما يأمله المواطن في هذه الظروف هو إعادة وضع الكهرباء إلى ماكانت عليه حتى مطلع العام الماضي من حكم الرئيس صالح.. وكفى الله اليمن وقبائل نهم وأرحب وآل شبوان وخطوط الكهرباء شر براءات اختراع أصحابكم في المشترك.

تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني تهاني

افراح بن دغر
احتفل الدكتور أحمد عبيد دغر
الخميس الماضي بعقد قران ولده
«عبدالله»
وبهذه المناسبة نرفع إليه أسمى آيات التهاني والتبريكات.
. وعقبال الفرحة الكبرى.. والف ألف مبروك..
المهنئون :
عبدالله النصيري - صلاح البشيري -وليد بن طالب - صبري عاشور
سلمان خالد الوجره - عوض بن دغر -حسين بن دغر
سامي بن دغر - محمد انعم-عبدالملك الفهيدي-فيصل الصوفي

تهانينا
أهلاً «غيداء»
أجمل التهاني والتبريكات نزفها للأخ
علي أمين الصايدي
بمناسبة ارتزاقه مولودته
البكر التي أسماها
«غيداء»
جعلها الله قرة عين لوالديها وأنبتها
نباتاً حسناً -فألف ألف مبروك يا أبا غيداء
المهنئون
توفيق عثمان الشرعبي
أسامة الشرعبي
وجميع الأهل والأصدقاء